الدكتورة مينة الناصري
دكتوراه في القانون العام
والعلوم السياسية

الخطأ القضائي
وحدود مسؤولية الدولة بالمغرب

تقديم

الدكتور محمد المودن
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية السويسي الرباط

الدكتور صالح النشاط
أستاذ بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية المحمدية

الطبعة الأولى 2025

المقدمة 1

القسم الأول: الخطأ القضائي التأصيل المفاهيمي، القانوني والفقهي..... 12

الفصل الأول: مقاربة الخطأ القضائي وفق المنظور الدلالي والتشريعي 13

المبحث الأول: ماهية الخطأ القضائي دلالته اصطلاحا وتشريعا 14

المطلب الأول: الخطأ القضائي اصطلاحا 14

الفقرة الأولى: توطئة عامة لماهية الخطأ 15

أولا: المصطلح عموما: 15

ثانيا: الخطأ لغة 20

الفقرة الثانية: تشريح مصطلح الخطأ القضائي 30

أولا: ماهية الخطأ القضائي 30

ثانيا: ترجيح لمفهوم الخطأ القضائي 34

المطلب الثاني: الخطأ القضائي في الدستور 41

الفقرة الأولى: فلسفة النص الدستوري 41

أولا: الحمولة الدستورية لمصطلح الخطأ المصطلح القضائي 42

ثانيا: التصور المعتمد للمصطلح من خلال دسترته 43

الفقرة الثانية: إشكاليات مصطلح الخطأ القضائي بعد النص عليه في الدستور 46

أولا: إشكالية الجهة القضائية المختصة 46

ثانيا: إشكالية التعويض 54

المبحث الثاني: تمييز الخطأ القضائي وموضوعاته 60

المطلب الأول: الخطإ القضائي المرفقي 60

الفقرة الأولى: ماهية الخطأ المرفقي 61

أولا: تعريف الخطأ المرفقي 61

ثانيا: صور الخطأ المرفقي وأسسه 64

الفقرة الثانية: الخطأ القضائي ذي الصلة بمرفق القضاء 68

أولا: خصوصيات الخطأ الشخصي 68

ثانيا: الخطأ القضائي المرفقي 73

المطلب الثاني:مخاصمة القضاة صورة للخطأ القضائي الشخصي 76
الفقرة الأولى: معايير تحديد ماهية العمل القضائي 77
أولا: المعيار الشكلي 77
ثانيا: المحددات الموضوعية للعمل القضائي 82
الفقرة الثانية: مقاربة فقهية وقضائية لدعوى المخاصمة (خطأ قضائي شخصي) 89
أولا: ماهية دعوى المخاصمة فقها و تشريعا 89
ثانيا:تعريف دعوى المخاصمة قضائيا 92

الفصل الثاني: التطبيقات السائدة للخطأ القضائي 95

المبحث الأول: توجهات تحديد نطاق الخطأ القضائي في ضوء الاجتهاد القضائي وتوجهات المنحى الموحد 96
المطلب الأول: التعريف الفقهي للخطأ القضائي وفق المنحى الموحد 96
الفقرة الأولى: استناد فقه المنحى الموحد إلى نظرية الخطأ 97
أولا: تعريف الخطأ القضائي في الفقه الإسلامي: 97
ثانيا: تعريف الفقه الحديث للخطأ القضائي 100
الفقرة الثانية: نقد التوجه الفقهي لتعريف الخطأ القضائي من خلال نظرية الخطأ 104
أولا: قراءة في التعريفات الفقهية للخطأ القضائي 104
ثانيا: التعريف الفقهي البديل للخطأ القضائي 109
المطلب الثاني: أثر توجه المنحى الموحد في العمل القضائي 113
الفقرة الأولى: تأثير فقه المنحى الموحد في العمل القضائي 113
أولا: الأحكام والقرارات القضائية ومداخل الخطأ القضائي 113
ثانيا: نطاق الخطأ في الأحكام القضائية 117
الفقرة الثانية: تقييم العمل القضائي في ظل المنحى الموحد 123
أولا: تقييم العمل القضائي وفق تعريفه الخطأ القضائي 123
ثانيا: توجه خاص لتقييم تجربة المنحى الموحد 125
المبحث الثاني: مجال تطبيقات الخطأ القضائي 127
المطلب الأول:الخطأ القضائي وعلاقته بالأعمال القضائية السابقة لصدور الحكم 128
الفقرة الأولى: الخطأ القضائي وعلاقته بأعمال النيابة العامة وقاضي التحقيق 128

أولا: مهام النيابة العامة 129
ثانيا: أعمال قضاة التحقيق 138
الفقرة الثانية: الأخطاء ذات الصلة بمرفق القضاء 141
أولا: الشرطة القضائية 141
ثانيا: كتابة الضبط: 145
االمطلب الثاني: خصوصية الخطأ القضائي في قانون المسطرة الجنائية 149
الفقرة الأولى: الخطأ القضائي في قانون المسطرة الجنائية ثمرة لصحة سبب طلب المراجعة ..150
أولا: المراجعة والشروط الشكلية والاجرائية 151
ثانيا: المراجعة الشروط الموضوعية 154
الفقرة الثانية: خصوصية الخطأ القضائي، في المادة الجنائية 160
أولا: أهمية المعطى التاريخي لظهور مصطلح الخطأ القضائي في التشريع المغربي 160
ثانيا: الهيمنة المطلقة للصبغة الجنائية للمصطلح في الدراسات الفقهية والأعمال الأكاديمية ..166

القسم الثاني: ضبط وتقييم حدود مسؤولية الدولة المغربية عن الخطأ القضائي174

الفصل الأول: تأصيل مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي 175
المبحث الأول: تطور مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي 176
المطلب الأول: المسؤولية اصطلاحا ودلالة(المدنية بشكل خاص) 176
الفقرة الأولى: توطئة لمفهوم المسؤولية 177
أولا: الدلالة اللغوية لمفهوم المسؤولية 177
ثانيا: المسؤولية اصطلاحا 178
الفقرة الثانية: المسؤولية المدنية عموما 181
أولا: ماهية المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية ونطاقها 182
ثانيا: أركان المسؤولية التقصيرية والعقدية 185
المطلب الثاني: تطور مسؤولية الدولة عن الأعمال القضائية بشكل عام 191
الفقرة الأولى: مرحلة عدم إقرار مسؤولية الدولة 193
أولا: مبررات ذات الصلة بالتنظيم القضائي 193
ثانيا: مبررات ذات العلاقة بطبيعة عمل السلطة القضائية 201

الفقرة الثانية: إقرار مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية 207
أولا: مرحلة إقرار المسؤولية في نطاق ضيق.....207
ثانيا: إقرار مسؤولية الدولة على نطاق أوسع.....210
المبحث الثاني: طبيعة مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي، وحدودها التشريعية 213
المطلب الأول: أساس مسؤولية الدولة عن تعويض الخطإ القضائي 214
الفقرة الأولى: الأساس في قانون المسطرة الجنائية 215
أولا: السبق التاريخي للتشريع العادي لإقرار مسؤولية الدولة من الخطإ القضائي.....215
ثانيا: التعويض محصور عن الضرر المترتب من الخطإ القضائي، في الميدان الجنائي 220
الفقرة الثانية: الأساس في الدستور 226
أولا: الأسس المرجعية للتعويض من الخطإ القضائي.....227
ثانيا: التعويض عن الضرر المعنوي والمادي.....232
المطلب الثاني: خصوصية مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي في التشريع المغربي والمقارن239
الفقرة الأولى: مسؤولية الدولة عن الخطإ القضائي وفق نصوص خاصة (الطعن بالمراجعة أو إعادة النظر) 239
أولا: الطعن بالمراجعة في التشريع والقضاء المغربي 239
ثانيا: الطعن بإعادة النظر والطعن بالمراجعة في التشريع والقضاء المقارن.....242
الفقرة الثانية: طبيعة مسؤولية الدولة عن الخطإ القضائي: مسؤولية مدنية من نوع خاص 253
أولا: التضامن الوطني مرتكز للمسؤولية.....254
ثانيا: التضامن الوطني وأسس التعويض عن الخطأ القضائي.....258

الفصل الثاني: تقييم نطاق مسؤولية الدولة المغربية عن الخطأ القضائي 261

المبحث الأول: مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي وفق مساطر خاصة وإكراهات التنزيل ...262
المطلب الأول: مسؤولية الدولة عن الخطإ القضائي وفق المسطرة المدنية والجنائية.....263
الفقرة الأولى: المسؤولية المدنية للدولة عن الخطأ القضائي وفي دعوى المخاصمة 263
أولا: خصوصية وأسس مسطرة المخاصمة في التشريع المغربي 263
ثانيا: دعوى المخاصمة في القانون المقارن.....268
الفقرة الثانية: الطعن بالمراجعة أو إعادة النظر 274
أولا: الطعن بالمراجعة في التشريع والقضاء المغربي 275

ثانيا: الطعن بالمراجعة وإعادة النظر في التشريع والقضاء المقارن.....278
المطلب الثاني: إكراهات مسؤولية الدولة عن تعويض الخطإ القضائي.....289
الفقرة الأولى: تقدير التعويض لجبر الأضرار 289
أولا: العوامل الإيجابية لتقدير التعويض 290
ثانيا: العوامل السلبية لتقدير التعويض عن الضرر 291
الفقرة الثانية: تعثر تنفيذ الأحكام القضائية.....293
أولا: تنفيذ الأحكام مدخل للحفاظ على الحقوق:.....293
ثانيا: أسباب تعثر التنفيذ.....294
المبحث الثاني: تقييم مسؤولية الدولة المغربية عن الخطأ القضائي 299
المطلب الأول: إحصاءات دعوى التعويض عن الخطإ القضائي.....299
الفقرة الأولى: دعوى التعويض عن الخطأ القضائي في أرقام.....300
أولا: توزيع القضايا الخاصة بالتعويض على المحاكم المغربية 301
ثانيا: تطور نسبة قضايا التعويض.....304
الفقرة الثانية: توجه العمل القضائي حول مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي 308
أولا: محاكم الدرجة الأولى 309
ثانيا: محاكم الدرجة الثانية ومحكمة النقض.....319
المطلب الثاني: تقييم العمل القضائي في مقاربة الخطأ القضائي.....330
الفقرة الأولى: الاتجاه الذي لم يصب في تحديد حقيقة الخطأ القضائي.....331
أولا: المحاكم من الدرجة الأولى 332
ثانيا: محاكم الدرجة الثانية ومحكمة النقض.....341
الفقرة الثانية: التوجه الذي أصاب تحديد حقيقة الخطأ القضائي 347
أولا: مقاربة نسبية لماهية الخطأ القضائي في الأحكام والقرارات القضائية 347
ثانيا: الحالة النموذجية لمفهوم الخطأ القضائي.....351
خاتمة عامة 357
فهرس خاص بالأشكال 363
قائمة المراجع والمصادر المعتمدة: 365

الدكتورة مينة الناصري

دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

يقارب هذا الكتاب موضوع الخطأ القضائي ومسؤولية الدولة المغربية، انطلاقا من دسترة هذه المسؤولية في الفصل 122؛ وبلوغا إلى أجرأتها وتفصيل حدودها ، وتوصيف الخطأ القضائي، أساس هذه المسؤولية، وبيان أركانه وشروطه من خلال نص تنظيمي.

وفي انتظار صدور هذا النص التنظيمي والذي سيحدد مسطرة جبر الضرر عن الخطأ القضائي، وبيان حدود مسؤولية الدولة المغربية، والجهة المختصة بالتعويض، تتعدد الاتجاهات والتأويلات والاجتهادات في تكييف الخطأ القضائي، والتي يمكن إجمالها في مسارين؛ الأول يستبعد فكرة التعويض عن الخطأ القضائي، بدعوى أن المشرع قد أحاط بالممارسة القضائية مجموعة من الضمانات الكفيلة بحماية حقوق المتقاضين، وأن قضاة المحاكم يصدرون الأحكام في ضوء قناعاتهم التي يتم تشكيلها من خلال حيثيات القضايا المعروضة أمامهم، كما أن المشرع منح للمتقاضين إمكانية الطعن والاستئناف والنقض وإعادة النظر... بينما المسار الثاني يثبت فكرة حدوث أخطاء في المرفق القضائي، وبالتالي يتعين التعويض وجبر الضرر؛ كيفما كان هذا الخطأ، سواء في تصرفات قضاة النيابة العامة، أو قضاة الأحكام، أو تدابير ومساطر كتابة الضبط. وفي ذلك إقرار لدولة الحق والقانون وأنها مسؤولة عن أخطائها؛ أخذا بمنطوق الفصل 122 من الدستور المغربي.

وتتجلى أهمية هذا الكتاب في تحديد المنحى العام لفكرة تصور الخطأ القضائي، وجرد تمثلاته في النصوص التشريعية الوطنية والمقارنة، ورصد الاجتهادات القضائية، وسرد التأويلات والتفسيرات الفقهية والعلمية.. وبالتالي مناقشتها في ضوء قواعد سير العدالة، والضمانات والحقوق التي أقرها الدستور المغربي للمتقاضين (من الفصل 117 إلى 128)، واستهداء بمقتضيات الباب الثاني من الدستور المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية.

مكتبة دار السلام

الثمن : 100 درهم

9 789920 232739

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma